

المى نصير لفظ الموضوع له والتعريف ان يدلك الملى بدل محضه بدقنى لم يدرك
 كما يصون الحقيق المتعارف المده حرك الاسم عليك فكانه اما ذلك الكلام ان يعرض بدقنى
 المقصود ونسختي اللوح لانه لم يوح منه ما يريد وقال ان اليبس في مثل السراب
 الكتاب ما دل على معنى نحو ترجمه على حقا من الحقيقه والجار ومصر فاجمع بهم ان
 والحق والمركب والمعروض هو اللفظ المبالى على معنى من حده الوضوح الحقيقى والمجاز
 بل من حده اللوح والاشارة بخصيص باللفظ المركب كقول من يوجب صلوه والله الف
 مخالفة فان يعرض بالطلب مع انه لم يوضح له حقيقه ولا صحاحا وانما هو منه الف
 من عرض المقلد الا من حده والعرض اي لغويا لانه لغويا لغويا ان كثره لو نطق
 معنى اللازم وللزم كما في كثير لها ووجوه الكلب وهم والفضل للموضوع لان
 الموضوع هو ان ينسج في غير كى من يوجب والمناصب لغويا فليسا في سايط مع حقا في اللغة
 كعرضه لفظا وعرضه لوساده الزلات الرين صوان مسيا في ريب منك على مسجين
 لغيره لانه اشارة بالشفقة والحاجب والمناصب لغويا وتلك الوسايط لغويا
 كما في قوله له لما رابت المجرى في جده في اللوحه ثم لم يخط لى كى الا بالاشارة
 ثم قال الفسكا في المعروض قد يكون مجازا كما في قوله انى مضمرة وانش
 ربه اسما مع الخطاب وانه لا يريد الخطاب والاشارة وانما رابى الخطاب اسما
 احسنه جميعا كان كتابه الاكثيرت باللفظ المعنى الاصلى و غيره معا والجار
 سا في المراده المعنى الاصلى واليهما مع الصور من قوله الملة جوات المراد
 في الصورة الا فى هو الانسان الذى مع الخطاب وجبه المكون مع اللفظ فى المادة
 كلاهما جميعا المكون كتابه **الكلمات** وهو المنكر فى الفتحاح
 ليهو ان التعريف قد يكون مجازا وقد يكون كتابه بل انه قد يكون مجازيا في
 وقد يكون مجازيا في الكتاب وقد قال اشارة الصلاة معناه ان عا في المعنى
 فية يكون مشفاه لى كما في الصور الا فى فانها معناه المجرى من عهد استعمال تا
 الخطاب فانها غير موصوفة له واليهو في الجار لا يصور تبه اسقال من ملزم
 فى لازم وقد يكون شاره المكنى كذا فى الصور الما تبه فانها مشه الكتاب به من
 حبه استعمال اللفظ فها هو موضوع له هر امد عند الموضوع له والمجرى كما راذ
 لا يصور صه لازم وملزم واسقال من اجدها الى ارض وقد نظر لان هذا
 من ذهب لم يذهب انه احب بل امر لافضله الحق لانه لى ان يكون كلام

باب على محض لانه محقق من غير ان يكون حقيقه في ذلك الحقيق ولا الجار ولا كذا
 بل الحقائق ان اللان لم يجرى لاشارة كتابه كصحح بالمصنف وهو لادى فصحح المسوى
 وحقيقته اشارة ان تقي فصحف كلامه وال حل ملى معصده به فهد بانها طيب
 اللان والى مرينه المراد بل يكفى من صدر منه الان ان استخبره وارتت جد
 ربه بل الخطاب وغيره من لوزن كان كما به وان ارجت به ربه بدو الخطاب طيب
 الا لانه ان خلا قد اشركه الخطاب في الابد اما حقيقته فوضا وقد دل ان كان مجازا وه
 اعم **قصة** اطلق البلاغ على الجار والحاجب بالاشارة باللفظ لان اللفظ
 فيها عن المن ربه الا للزم هو كى عوى الله فاف وجود المن ومضى وجود
 الا لزم للامع اشراك اللزم مع المراد وهذا ظاهره ما تا الاسكال فى سان المراد
 في ساير انواع الجار يظهر ايضا على اللفظ المشفقه والنسبه **المراد**
لا ينفى من الجار وقد على الخطاب بلع من الحقيقه فان تبه تا الاستحارة بالمصنف
 والنسبه لان الحقيقه والمضى بها لسا عنها من انواع الجار فان المجرى بعد
 واجبل نسب في كون الجار للاستحارة من الحكم بلع ان واحدا من هذه الامور بعد
 مراد به في نفس الحقيق لا يصدر عنها خلا فله لانه فيده تا كيدا لا ياتنا حتى لا يعبد
 خلا فله ملكيت من ربه قولنا رات اسد على في لما رات رجلا هو الاسد سول في
 الخيا عدت الاول ان افاد مراد به في سا والاسد فى الصاعده فهد هذا القى
 بل لفصله هو ان الاول افاد تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا
 فصله قولنا كنى المراد على لى تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا
 بل هو ان الاول افاد تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا لانه تا كيدا
 بان الاستحارة اصلها العشرة والاصل فى وجهه المشبه ان يكون المشبه به انه
 والمسة واذن فتقولنا رات اسدا بعد الجماعة انما تبه فهد قولنا رات رجلا
 كل الاسد لانه الاول بعد ان جماعه الاسد والمضى تصد شجاعه ووشجاعه لا بعد
 فكى يصح القول بالاسد للحاجب من هذه الامور بعد ان به في نفس الحقيقه
 خلا فله الجماسيب بان مراد ليسج ان المشبه كل صوره ليهو صوره ذلك وليس المراد ان
 ذلك المشبه تبنى من الصور فهد امضى قولنا رات رجلا مشاهرا بالاسد او رابيا
 رات رجلا كالاسد بالمشبه الى قولنا رات رجلا مشاهرا بالاسد او رابيا
 عليه في الخيا عدت ولا يحقق الضا كى المراد وكثيرا فى كى وكثيرا فى كى وكثيرا فى كى

ادرس